

الربا الآفة الاقتصادية التي تفتك بالأفراد والأمم



كثيراً ما تقدم الحكومات والمؤسسات الدولية الاقتراض على أنه الحل لسد الفجوات المالية، ومع أن الإسلام يحرم الربا قطعاً ولكن جميع البلاد الإسلامية تعتمد عليه بشكل أساسي، متجاهلة الحكم الشرعي بوصفه "رجعوا وسبباً للخلاف"! فهل أحكام الإسلام هي سبب فقر المسلمين وتخلفهم وراء الأمم؟

لطالما حاولت الأنظمة والمؤسسات البنكية تقديم صورة خيالية عن الاقتراض وعن المشاريع التي ستندن البلد والمحاسب السريعة التي ستغوض قيمة الدين، ولكن الواقع يظهر التأثير الكارثي للدين العام على الدول من خلال:

استنزاف الموارد واحتلال الأولويات: تتحول خدمة الدين (سداد الأقساط والربا) إلى أكبر عبء على الموازنة العامة، حيث إن دولة تنفق على سداد ديونها لأطراف خارجية أكثر مما تنفق على تعليم أبنائها أو صحتهم، حتى في البلدان الغنية مثل دول الخليج والتي تُعرف بالترف والرفاية فإن ديونها تجاوزت ٩٣٨ مليار ريال سعودي ما يعادل ٢٥٠,١ مليار دولار أمريكي، وحتى أمريكا فإن ديونها تجاوزت ٣٧ تريليون دولار أمريكي وتدفع سنوياً ٩٧٠ مليار دولار وهو ثالث أكبر بند في ميزانيتها السنوية، فأي مشروع قادر أن يعود بمحاسب تعوض ٩٧٠ مليار سنوياً؟

إضعاف السيادة وفرض السياسات: غالباً ما تأتي القروض، خاصة من المؤسسات المالية الدولية، مرتبطة بشروط صارمة تفرض من خارج الإرادة الذاتية، هذه الشروط التي قد تشمل خصخصة الممتلكات العامة أو رفع الدعم عن الضروريات، تتعارض مع مسؤولية الحاكم في الإسلام وعن رعاية مصالح الرعية وحماية أموالهم من الهدر والتبعية.

التبعية الاقتصادية والهشاشة: تجعل الديون الريوية الدولة رهينة لتقلبات الاقتصاد العالمي، فعندما ترتفع أسعار الربا عالمياً، تزيد فاتورة السداد فجأة دون أن تكون للدولة يد في هذا القرار، ما يخلق حالة من عدم اليقين والظلم المالي الذي حذر منه القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿يُحَقُّ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِّي الصَّدَقَاتِ﴾، والحق هنا هو ذهاب البركة وزيادة الخراب، وهو ما نراه متمثلاً في أزمات الديون.

وإن الناظر إلى قضية الربا بعين البصيرة، يدرك أن الالتزام بالحكم الشرعي لم يكن يوماً سبباً في الفقر أو التخلف؛ بل هو حاجز منيع يحمي الأفراد والمجتمعات من الوقوع في مستنقع الديون والاستغلال، وإن أوامر الله ونواهيه هي خير مرشدٍ فلا يجوز أن تُستبدل بها مناهج بشرية قاصرة، ﴿وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾.

كتبه لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

عبد الرحمن شاكر - ولاية مصر